

بالابتداء يتبادر من اطلاق في هذا المقام وقد عتبه المحقق  
به ايضا في شرحه ووجهه ان احتمال تقديره او نصبه زير مرجوح  
لاحتياج الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون  
الاستغناء ماولى بالفعل يترجح على ان الاحتمال مرجوحا يكفي  
في ابطال الحكم لوجوب الرفع بالابتداء **قوله** وكذا ان مثل ازير  
ونصب به قوله تعالى انه يريد المصن ان مرادها وقع بعده فعل هو صفة  
للمرفوع لا يمكن ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقيدي  
ولو سلب الفعل عن المرفوع ونصب به لا نقاب التقييد  
الى الاخبار وعبوت المقصود فقوله كل شئ فعلوه في الزير  
كناية عن مثل هذا التركيب فلما عرفت عدم كونه من هذا الباب  
الى بيان انه لو سلب نفس المضمون وكنزب على تقديره  
على تقديره لكان مقصودا كما اتفق عليه كلمة سائر الشرحين  
في هذا المقام وتسميهم الشارح نعم لو بين كون الاية مما  
قصد فيه ونص المرفوع بما بعده لكان لايقا بالمقام  
لكن على اعتبار ان هذا المعنى بعيد عن ارب الكرام وعلم  
ان قوله تعالى كل شئ فعلوه في الزير مثل ازير ونصب به في انه  
يتوقف النمن باب الاخبار ومما يحتاج فيه النصيب لانه  
على تقديره في سبب المفسر بالصفة **قوله** في الزير في صحيفه  
اعمالهم في القاموس الزبور كما لقبول الكتاب جميعه زير سر

قوله لانهم

**قوله** لانهم لم يوفوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون او قوا فيها كتب  
افعالهم كانه ذكر ذلك وفعال مثل الفعل على الكتاب بانه لو عمل عليه  
ايضا لا يفتق في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه  
بعد تجوز حمل الفعل على الكتاب يتضح اسناد الكتاب به اليهم لانهم  
اسباب كتابه الكرام نعم ان مصاحبا متخا اترعن عن هذا الفعل  
على الكتاب وهو انه لم يكتب في صحيفه اعمالهم كل شئ بل كل  
مفعول لهم وذلك ان يحمل قوله بل الكرام الكاتبون او قوا  
فيه ما كتب به افعالهم اثباتا لهذا الخلق بان يكون مناصبا  
الفايدة اختصاصا كتب الكرام الكاتبون بافعالهم **قوله**  
وان كان صفة لشئ بنا على تجوز الفصل بين الصفة  
والموصوف بحروف الموصوف **قوله** لان كل ما بين في صحيفه اعمالهم  
مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في الاية الاخرى  
فلا يصلح بنا قبلان الافادة غير من الاعادة وان اراد انه  
ليس في افادته عرض لايق بخلاف افادة المعنى السابق  
فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحيفه اعمالهم ما كتب  
بل صحيفه اعمالهم مطابق لاعمالهم **قوله** بحيث لا يغادر  
الى لا يرتك **قوله** والظاهر ان قوله كون وقوله تحت الوقوع  
ظاهر المعنى انما هو بالنسبة الى المتبدا الفعل العارضة بغيره  
اعمالها بعد الفاء فيما قبلها او باعتبار ان جعلها لانتها

ا